



بيان صحفي

ورشة عمل في ماس حول نتائج دراسة بعنوان "الاقتصاد الفلسطيني والمالية العامة:
استعادة الاستدامة المالية والاقتصادية"



الثلاثاء 4 آب 2015. عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في مقره برام الله يوم أمس ورشة عمل حول دراسة بعنوان "الاقتصاد الفلسطيني والمالية العامة: استعادة الاستدامة المالية والاقتصادية" تأليف الدكتور كريم النشاشيبي بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تعرض الدراسة التوجهات الحالية بالإضافة للوضع الحالي للاقتصاد الفلسطيني والمالية العامة، وتسلط الضوء على حقيقة ان الاقتصاد الفلسطيني في تراجع منذ العام 2012 بسبب تراجع مصادر النمو الرئيسية من حيث الناتج المحلي الإجمالي: تكوين رأس المال، والآلات والمعدات، والصادرات، وتحويلات العاملين في الخارج، والعجز المتكرر في الموازنة. فانخفاض العجز المالي المتكرر ب 10 نقاط مئوية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2009، وهو لا شك إنجاز كبير من حيث ضبط المالية العامة، قد ترافق مع انخفاض مماثل في الدعم الخارجي للموازنة. وهذا التراجع الكبير في الحوافز المالية قد أدى بدوره إلى انخفاض في النمو الاقتصادي.

وأكد الدكتور النشاشيبي أيضا على أهمية مراقبة مصادر التمويل والدين العام. وأضاف أن الفلسطينيين فقدوا امرين هامين: الجدوى الاقتصادية (بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات أعلى للفقر) والاستدامة المالية (مما يجعل من الصعب على المواطنين الاقتراض).

واختتم الدكتور النشاشيبي حديثه بالقول أن الحكومة الفلسطينية تحتاج لخفض العجز المتكرر ولكن في الوقت نفسه عليها إنعاش الاقتصاد من خلال اتخاذ خطوات مثل: تحديد أجندة للإصلاح وتحديد الأولويات في المشاريع الاستثمارية العامة، والاتفاق مع المجتمع الدولي على ميزانية قابلة للتمويل كهدف وسد العجز فيها وتحقيق المصالحة مع غزة. كما أكد على أهمية حشد دعم المجتمع الدولي للضغط على الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية العامة في الضفة الغربية ورفع الحصار عن غزة.



لقراءة الدراسة كاملة - (متوفرة باللغة الانجليزية) الرجاء الضغط على هذا [الرابط](#)

لقراءة العرض المقدم عن الدراسة كاملا PPP- متوفر باللغة الانجليزية -الرجاء الضغط على هذا [الرابط](#)